

أهمية كتب النوازل في ترميم جوانب هامة من النشاط الفلاحي بالمغرب الأوسط

(ق 7-9 هـ / 13-15 م)

أ.د. خالد بالعربي

قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة سيدي بلعباس

إلى أمد غير بعيد، ظلت كتب النوازل أو الفتاوى، مهمة ومنسية من قبل الباحثين في حقل التاريخ الإسلامي، حيث كانوا يعتبرونها مصادر جافة لا طائل يرجى منها، بعيدة كل البعد عن التاريخ، غير أنه مع تطور حقول المعرفة التاريخية. وفي غياب وشائق بديلة، تنفطن الباحثون إلى أهميتها لتغطية حقول التاريخ، حتى أصبحت اليوم تصنف المصادر الدفينة للتاريخ الإسلامي¹، بل اعتبارها من المصادر الهامة التي ترقى إلى الوثيقة التاريخية².

و لعل ما دفع بالباحثين إلى التعامل مع كتب النوازل في المقام الأول، الإقدام على نشر و تحقيق العديد من هذه المصنفات، لعل من لأبرزها، كتاب المعيار للونشريسي، و كتاب جامع مسائل الأحكام للبرزلي، و كتاب الدرر المكنونة في نوازل للمازوني، و كتاب الأحكام الكبرى لأبن سهل، و فتاوى ابن رشد.

و لحسن الطالع، ساهمت الكثير من هذه المصنفات المشار إليها، بما تضمنته من عقود مختلفة و نصوص ثمينة في ردم الكثير من الثغرات الخاصة بالنشاط الفلاحي التي أهملتها الحوليات التاريخية التقليدية، حيث كشف قضايا المزارعة، و المغارسة و الملقاة عن جوانب هامة لطرق الاستغلال الزراعي، و علاقة صاحب الأرض بالمزارع المستأجرة، و أنواع عقود الاستغلال من الشراكة و الوكالة و الكراء، كما لم يغفل هذا النوع من المصنفات النزاعات التي كانت تشجر بين المزارعين بسبب مشكل الماء.

و تأسيسا على ذلك، فإن هذه الورقة البحثية المتواضعة تحاول التطرق إلى المادة التي توفرها كتب النوازل التي أفتى فقهاء المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط في الكثير من القضايا المتعلقة بالنشاط الفلاحي و ذلك ضمن محاولة لقراءة حركية تاريخ الغرب الإسلامي في فضاءه الاقتصادي، إذ اعتبر هذا النوع من المصنفات من أهم المخازن التي يعول عليها الباحثون في رصد المادة الحضارية لبلاد الغرب الإسلامي، لما تحويه من معلومات اقتصادية و اجتماعية قل نظيرها، و في هذا الصدد المداخلة تنازل مصدر ثمينين من كتب النوازل لكشف بعض جوانب من النشاط الفلاحي بالمغرب

الأوسط من القرن 7 هـ إلى القرن 9 هـ (13 - 15 م) وهما كتاب المعيار للونشريسي³، حيث قدم لنا هذا المصنف معلومات بالغة القيمة، عجزت الحوليات التاريخية عن كشفه.

1- تحديد مفهوم النوازل الفقهية:

تعتبر كتب النوازل من بين المصادر الهامة التي أصبح المؤرخ يعتمد عليها في عملية البحث التاريخي، وقد تعددت أسماؤها، فسميت النوازل و الفتاوى، و هما الإسمان الأكثر شيوعا في الغالب، و دعيت كذلك بالمسائل و الأجوبة و الأحكام و الجوابات، و من المعلوم أن كل تلك المصطلحات تعكس مفاهيم متقاربة⁴، و النوازل هي القضايا و الوقائع التي يفصل فيها القضاة طبقا لفقهاء الإسلام، و قد كتبت فيه رسائل و مجلدات عديدة مشهورة أكثرها ما تزال مخطوطة⁵، و لا تحتوي هذه الكتب على نصوص الفقه النظرية فحسب، بل إن قيمتها التاريخية الأساسية تكمن في أنها تقدم حصيلة خبرة المفتي أو القاضي النظرية منقولة إلى مواقع العمل في المجتمع تطبيقا و تنفيذا في قضايا الزراعة و الصناعة و التجارة و الملاحة، و بيوت المال و غير ذلك من مناحي الحياة اليومية⁶، فالنازلة الفقهية إذن تعكس صورة المجتمع الإسلامي في الحياة اليومية⁶، فالنازلة الفقهية إذن تعكس صورة المجتمع الإسلامي في خصوصياته و في مشاكله و تعقيداته. فهي تتضمن مادة غنية في مجال الدراسات التاريخية و الحضارية فلما ترد في المصادر التاريخية⁷، هذا فضلا على أن النازلة تتميز بسمتها الواقعية عن أي صبغة أيديولوجية أو سياسية مما يجعل خطابها التاريخي محايدا يفوق في الكثير من الأحيان قيمة النص التاريخي⁸ كما أنها تتميز بالواقعية و التجدد و تنوع التأليف، كما أنها ذات طابع محلي⁹، فلا تبقى ساجدة في المطلق كما هو الشأن في كتب الفقه العامة، و إنما تتجدد مسائلها في المكان و الزمان و الموضوع بحسب ما تاتي به الأسئلة التي تنبني عليها و ما تطرحه من مشاكل دينية و اجتماعية، و من ثم تكون كتب النوازل غنية بالمعلومات التي تفيد المؤرخ¹⁰، و لهذا يرى جوزيف شاخت أن " فهم المجتمع الإسلامي سيظل رهينا بمدى فهم و دراسة هذه النوازل و الاستفادة من مادتها الخام"¹¹، كما أن المستعربة الفرنسية رايل أريه تشير إلى أهمية هذا النوع من المصنفات قائلة " تشكل هذه الفتاوى أهمية عظمى ليس فقط في مجال الفقه الإسلامي في الأندلس فحسب، إنما أيضا في غزارة المعلومات التي تقدمها لنا حول الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فيه، هذه المعلومات تكاد تخلو منها تقريبا كتب المؤرخين"¹².

أما الكتاب المنوه بهما هذه الدراسة، فنكتفي في هذا المقام بسطور قليلة بالتعريف بمؤلفه، فصاحب كتاب المعيار المغرب و الجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقيّا و الأندلس و المغرب " هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن علي الونشريسي التلمساني الأصل و المنشأ، الفاسي الدار و المدفن"¹³، و لد بجبال الونشريسي غرب الجزائر سنة 834 هـ / 1430 م، كان عالما

و فقيها متضلّع، فاق أهل زمانه في عقد الشروط والوثائق، توفي سنة 914هـ/ 1508 - 1509 وقد بلغ من العمر ثمانين سنة و تتجلى قيمة النوازل الواردة في كتابه، في اعتماد مؤلفه على أمهات مصنفات الفقه المالكي، فضلا عن استناده إلى فتاوى فطاحلة فقهاء عصره كالبرزلي¹⁴.

2- النوازل الفقهية أداة مصدرية ثمينة لكشف النشاط الفلاحي بالمغرب الأوسط؛

يتضح من خلال النصوص و المسائل الواردة في المصنف مدى في المعلومات الخاصة بالنشاط الفلاحي و التي تهم الدارس البحث في هذا المجال، و سنكتفي في هذه الدراسة ببعض النماذج من النوازل التي تكشف عن مجموعة من الصور المتعددة الخاصة بالمزارعين، و الهدف من ذلك إعطاء الأدلة و البرهان على ما تحويه كتب النوازل من المادة تاريخية في عناية الأهمية حول القطاع الفلاحي.

من القضايا الهامة التي تساهم نوازل الونشريسي في تسليط النور عليها و إفادة البحث التاريخي رصد شكل من أشكال العلاقة بين المزارع و صاحب الأرض و هو ما يعرف بالمغراسة الذي يقتضي أن يستأجر المالك زارعا يتقن غراسة الأشجار لمدة يتفق عليها الجانبان قد تصل إلى عشر سنوات و بمقتضى العقد يمنح صاحب الأرض المساحة المغروسة و ما يستلزمها من سقي

و زريعة، بينما يقدم المزارع عمله فيتعهد الأشجار بالمغراسة و السقي، على أن يتقاسم الطرفان المحصول مناصفة¹⁵، غير أنه يترتب عن ذلك في بعض الأحيان مشاكل بين الطرفين ناجمة أساسا عند وقوع الكوارث الطبيعية أو حرائق تتلف الأشجار أو المحاصيل الزراعية و هذا ما يتضح من خلال النازلة التالية التي نقلها الونشريسي عن ابن الحاج " و سئل ابن الحاج عن غارس رجلا إلى الإطعام مغراسة صحيحة، فإذا بلغته، كان بينهما بنصفين يقسمانه، فلما بلغ ذلك، احترق فامتنع رب الأرض من إعطائه نصفها"¹⁶.

و على غرار المغراسة ساد كذلك نظام المزارعة أو المشاركة¹⁷ و هو أن يدفع رجل لآخر أرضا يزرعها، و يقوم بتسليم البذور على أن يلتزم بالعمل و الزرع على أن يكون له نصيب من المحصول يتفق عليه في العقد مسبقا¹⁸. و في هذا الصدد ورد في إحدى نوازل الونشريسي ما يلي " امرأة زارعت في حصة لها في قرية رجلا، فلما كان أكثر، أكرت فلانة المزارعة هذه الحصة لمدة عامين بعشرة مثاقيل، و العام الأول منها هو العام الذي وقعت فيه المزارعة"¹⁹، فالونشريسي يبين ثمن الكراء الواجب دفعه من طرف المزارع و هو عشرة مثاقيل لمدة سنتين، أي بمعدل خمسة مثاقيل كل سنة، و هي معلومات تنعدم في الحلويات التاريخية، بينما يقدمها لنا الونشريسي بشكل دقيق في هذه النازلة بعلمية خارقة.

و في النازلة ثانية وردت في المصدر نفسه يستطيع الباحث التعرف على الشروط المعقودة بين مالك الأرض و المزارع، كانت تحدد مسبقا، كما أن بعض الملاكين كانوا ينيبون عنهم وكلاء لقبض حصصهم من الإنتاج المتفق عليه و يتجلى

ذلك من خلال النازلة التالية " و سئل ابن الحاج عن زارع رجلا في أرضه على جزء معلوم، و شرط الزارع أن يعطي لوكيل رب الأرض ستة أقفزة عن الزوج " ²⁰.

وبالمثل ساد نظام السقاة في بلاد المغرب الأوسط، و هو شكل من أشكال الاستغلال الزراعي و يقتضي هذا النظام بأن يقوم مالك الأرض بمنحها للمزارع الذي يصهر على سقيها و رعايتها و حراستها، ثم جني ثمارها حتى تنضج و نستشف ذلك من خلال النازلة الآتية: " و سئل ابن الحاج عن امرأة وهبت زوجها رباعا بمشجر فعقد فيه الزوج مساقاة بيّنة " ²¹.

و تفيدنا كتب النوازل كذلك بعقود الشركة الزراعية و المتمثلة في إلزام صاحب الأرض بتقديم كل ما يحتاجه المزارع من بذور و زريعة، بينما يقوم هذا الأخير باستغلالها إما بالخمس التي يعرف صاحبها بالخماس أو بالربعة أو الربع، أو المثلثة أي الثلث، أو المناصفة أي النصف، يتضح من خلال هذه النازلة التي وردت في كتاب المعيار " و سئل ابن لبابة عن الذي يشترط على المناصف والمثل والخماس، ألا يحصد ربّ الجاري في بلدنا و عليه كان مشايخنا الذين مضو و هو كان مذهب عيسى بن دينار، و على مذهب عيسى مضى العمل ببلدنا " ²².

و يفهم من هذا النص اشتراط كون العمل على العامل فقط، و على صاحب الأرض التكفل بتوفير وسائل الإنتاج و هي الأرض و الزريعة و آلة الحرث و الماشية، و يفصح كتاب المعيار عن نوع آخر معروف بالمناصفة الذي يقتضي لأن يحصل الطرفان معا على نصف الإنتاج و يقتضي الأمر في هذه الحالة إلزام الطرفين على تقديم الزرع و أدوات الحرث بالتساوي ²³، و هناك إشارة في إحدى نوازل الونشريسي إلى أخوين شقيقين كانت بينهما أرض زراعية شركة بميلاث، و كان أحدهما يستغل الأرض و يقتسم مع أخيه حصاد المحصول مناصفة.

و حسبنا ما جاء في هذه النازلة في إعطاء الأرض مناصفة " و سئل عبد الله بن محمد عن رجل يعطي الأرض مناصفة، يجعل أرضه و نصف الزريعة و يجعل الآخر نصف الزريعة و العمل " ²⁴.

و غالبا ما كانت تنعقد المزارعة من أجل إنتاج الحبوب لكن يلاحظ أن هناك حالات تمت فيها الإشارة إلى زراعة القطن، أو الكتان أو البقول أو القطاني، يتضح ذلك جليا في هذه النازلة: " و سئل عن الرجل يدخل المناصف في أرضه و يجعل معه النصف من جميع الزرائع، فيعمل العامل في تلك الأرض و يحصد الزرع و يدرسه و يذوره و يأخذ صاحب الأرض نصيبه، ثم إن العامل يدعة صاحب الأرض إلى أن يقسم معه الكتان قبل أن يخيطة فأبى رب الأرض ربّ الأرض أن يأخذ نصيبه إلا بعد أن يتم مؤنته من الطبخ و الخيط، و يقال للعامل عليك بجميع مؤنته و نفقته " ²⁵.

وتفيدنا النوازل الوثريسي على أن أهل بلاد المغرب عرفوا نظام الضمان أو التعويض، إذ كان أكثر أهالي القرى يتكون ماشيتهم ترعى في المزارع مما يسبب أضرار لأصحاب تلك المزارع، و لذا كان حاكم الموضع يغرمهم بدفع من المال كتعويض لأصحاب المزارع عن الأضرار التي لحقت بمحاصيلهم²⁶.

كما تبين نوازل أخرى صورة من صور النزاعات و المشاكل التي كانت تسود بين الشركاء في أرض واحدة و تتجلى أساسا في التعدي على أرض مشتركة من قبل أحد الشريكين فيقوم بحرثها لنفسه ثم يقوم شركائه بالمطالبة بحقوقهم، فتجيب النازلة " إن كانوا قاموا عليه في إبان الزرع قبل فواته كان لهم مقاسمة الأرض بما وقع في حصصهم كان لهم أن يفعلوا به ما شأؤوا و إن قاموا عليه بعد فوات الحرث فعليه لأشراكة كراء حصصهم و له الزرع"²⁷.

و تشير النوازل الوثريسي كذلك إلى موضوع الغصب، و ذلك أن بعض الأراضي الزراعية كانت تسقط في يد غير مالئها بالقهر و الغلبة أحيانا و بوضع اليد و الحيابة أحيانا أخرى، و قد تنتقل إلى آخرين بالبيع، و كان هذا يعقد الأمور من الناحية الشرعية²⁸.

و يمكن الانطلاق من فرضية أن المزارع بسبب خوفه من حدوث مثل هذه المشاكل كان مسبقا في العقد الحقوق التي يتوجب على صاحب الأرض الإلتزام بها، و في هذا الصدد يشير الوثريسي في إحدى نوازله إلى مجموعة من الحقوق يتعين على رب الأرض الإلتزام بها منها نفقة المزارع و الإعانة بعياله و مشاركته في أضحية العيد²⁹.

أما بالنسبة لطرق استغلال المياه في سقي الأراضي الزراعية، فتتضمن نوازل الوثريسي نصوصا هامة حول الموضوع، إذ تكشف على أن نظام المساقاة كانت تتم على نوبات و حصص معلومة، حسب احتياجات كل مزارع، بحيث يستغل كل مزارع مياه السقي يوما واحدا من أيام الأسبوع في أوقات محددة و هو ما يتبين من خلال هذه النازلة " و سئلت من قبل القاضي بتلمسان أبي زكرياء يحي بن عبد الله بن أبي البركات وصل الله حفظه بما نصه : الحمد لله، و صلى الله على سيدنا محمد، سيدي رضي الله عنكم جوابكم في عين ماء مشتركة بين أناس يسقون منها حباتهم، ضمنهم من حظه نهارا و منهم من حظه ليلا، و منهم في غدوة إلى الزوال،

و منهم من حظه من الزوال إلى العصر... ، فالواضح من خلال هذه النازلة أن كل مزارع كان يستغل المياه في فترة من أيام الأسبوع، متعارف عليها من طرف المزارعين، محددة بالساعات و ذلك لكثرة المزارعين و هي تعكس صورة الانسجام التي كانت بينهم³⁰.

و على عكس هذه الصورة التأليفية التي تترجم الانسجام بين المزارعين تفصح بين نوازل أخرى عين بعض النزاعات و الخصومات التي كانت تحدث بسبب مشكل الماء باعتبارها قضية لها انعكاس واضح و أثر بالغ على النشاط الفلاحي³¹،

من ذلك ما توضحه نازلة وردت عن "ساقيتين ترفعان من واد واحد إحداهما فوق الأخرى وقع بينهما نزاع" فتجيب النازلة "الحكم في الماء الذي هو غير متملك الأصل في الأودية أن يسقي منه الأعلى فالأعلى"³².

كما أن النزاع كان يحدث كثيرا بسبب زيادة عدد المستفيدين من المجرى الواحد، مما يجعل أهل العلويستأثرون و يستوفون نصيب أكبر من المياه و بتالي فإن الأسفلين لا ينالون منه بقدر حاجتهم، و مما صعب إيجاد حل لهذه المنازعات هو الاختلاف في حفظ توزيع الماء و كثرة المستفيدين و هو تبينه الكثير من نوازل الونشريسي³³ و أكثر المشاكل ما كان مرتبطا بحيازة المياه نتيجة لطول مدة الانتفاع، مما ينجم عنه حق ادعاء الحيازة و كثرة نوازل المعيار التي تتحدث عن ذلك³⁴، فكانت الأجوبة في عمومها بأن طول المدة لا يمثل حقا من الحقوق، بل الأسبقية هي التي تؤدي تملك المنبع، و يلاحظ من خلال إحدى النوازل المتعلقة بالري في بلاد المغرب أنه قد توجد ساقية - بقرية ما - مرفوعة من الوادي ثم يأتي أهل قرية مجاورة يريدون إحداث ساقية بأرضهم من نفس مياه، مما يلحق الضرر بأصحاب الساقية القديمة، و لهذا جرى العرف بالمغرب ألا يتم إحداث تلك الساقية إن كان يضر بأصحاب الساقية القديمة، فلا يجوز إحداث شيء إلا بموافقتهم³⁴.

و هكذا يتضح لنا أن كتب النوازل اشتملت على أحداث تاريخية و اقتصادية و اجتماعية قد تتوافر في كتب التاريخ أحيانا، و ذلك لأن النوازل تعتبر انعكاسا صادقا لأحداث المنطقة و ظروفها.

الإحالات والهوامش.

- 1- إبراهيم القادري بوتشيش، تاريخ الغرب الإسلامي، قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة - بيروت ط1، سبتمبر 1994، ص 132-142.
- 2- فاطمة بلهوازي، النص النوازلي للغرب الإسلامي أداة لتجديد البحث في تاريخ الحضارة الإسلامية، مجلة عصور، العدد 17 جوان - ديسمبر 2011، مخبر البحث التاريخي مصادر و تراجم جامعة وهران، ص 83، ينظر كذلك، بلعربي خالد، كتب النوازل و الأحكام كمصدر مشترك بين المؤرخ و القانوني، العصر الزباني نموذجاً، بحث نشر ضمن أعمال ندوة التاريخ و القانون التقاطعات المعرفي و الاهتمامات المشتركة، أعمال مهداة للأستاذ الدكتور محمود إسماعيل جامعة مولاي إسماعيل مكناس، سلسلة ندوات 22 الجزء الأول، مطبعة مكناس برنات شوب 2009، ص 19.
- 3- الونشريسي، المعيار المعرب و الجامع المغرب في أهل فتاوى أهل الأندلس و المغرب، تحقيق مجموعة من الأساتذة، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الرباط 1981.
- 4- إبراهيم القادري بوتشيش، النوازل الفقهية و كتب المناقب و العقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي (ق 5-6 هـ / 12-13م) مجلة التاريخ العربي، العدد 22، ربيع 2002، الرباط المجلد السابع ص 247.
- ينظر كذلك، محمد بن شريفة، وقائع أندلسية في نوازل القاضي عياض، مجلة دعوة الحق، العدد 264، أبريل - ماي 1987، ص 94.
- 5- عبد الواحد ذنون طه، أهمية الكتب الفقهية في دراسة تاريخ الأندلس، نموذج تطبيقي عن كتاب المعيار المعرب للونشريسي، دار الكتاب العربي للطباعة القاهرة (د) ص 119.

ينظر كذلك، عبد العزيز بن عبد الله، القضاء المغربي وخواصه، الفتاوى والنوازل والوثائق بحث نشر ضمن أعمال ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فاس 140 هـ / 1980 م ج 3، ص 227-257.

- 6- عبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق، ص 120.
- 7- إبراهيم القادري بوتشيش، النوازل الفقهية.... المقال السابق، ص 248، ينظر كذلك كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب الونشريسي، مركز الاسكندرية للكتاب 1996، مصر، ص 8.
- 8- محمد بن حسن شرجيلي، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف، الرباط 2000، ص 335.
- 9- محمد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى 1999 ص 55-59.
- 10- مبارك جزاء الحربي، جهود فقهاء المالكية المغربية في تدوين النوازل الفقهية مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية العدد 34، السنة 21 مارس 2006.
- 11- Schacht J). Esquisse d'une histoire du droit Musulman. Besson. Paris 1953. P.67
- 12- Arié (R) Espa -XV) historia de Espa lara III, bascelona 1989. P. 100
- 13- عبد الواحد بن عبد الحي الكتاني، فهارس والإثبات والمعاجم والمشيعات والمسلسلات، تقديم إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت 1982 ج 2، ص 1122.
- 14- كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 9.
- 15- محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن 6 هـ إلى القرن 9 هـ (12-15 م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دار البيضاء المغرب 1999، ص 10، ينظر كذلك، إبراهيم القادري بوتشيش، النوازل الفقهية.... المقال السابق، ص 249.
- 16- الونشريسي، المصدر السابق ج 8، ص 177.
- 17- المزارعة لغة: مفاعلة من الزراعة، وهي الحرث والفلحة، والزرع إذا كان بمعنى الفعل فهو الإنبات، يقال زرع الله أي أنبته، وأزرع الزرع نبت ورقه، والمزرعة والزراعة والفردع موضع الزرع وقيل الزريعة الأرض المزروعة، وعرف المالكية المزارعة بأنها الشركة في الزرع، ينظر: ابن منظور، لسان العرب المحيط، دار المعارف المصرية ج 8. (د ت) ص 141، سيدي أحمد الدردير أبو البركات، الشرح الكبير تحقيق محمد عيش دار الفكر بيروت (ب ت) ج 3، ص 372.
- 18- الونشريسي، المصدر السابق ج 8، ص 152-153.
- 19- نفسه، ج 8، ص 166.
- 20- نفسه، ج 8، ص 165.
- 21- نفسه، ج 8، ص 169.
- 22- إبراهيم القادري بوتشيش، النوازل..... المقال السابق، ص 12.
- 23- الونشريسي، المعيار ج 8، ص 167.
- 24- نفسه ج 8، ص 177.
- 25- نفسه، ج 8، ص 176.
- 26- الونشريسي، ج 7، ص 227-228.
- 27- نفسه، ج 8، ص 162.

- 28- نفسه، ج8، ص275.
- 29- نفسه، ج2، ص36، بوتشيش، النوازل،.....المقال السابق، ص248.
- 30- نفسه، ج5، ص111.
- 31- عمر بلشير، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الأوسط والأقصى 6-9هـ / 12-15م من خلال كتاب المعيار للنشريسي، أطروحة دكتوراه (مرفوعة) قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران 2010، ص205.
- 32- النشريسي، المعيار ج10، ص274.
- 33- نفسه، ج8، ص403.
- 34- نفسه، ج8، ص403-417.
- 35- نفسه، ج5، ص12.